هذه مسودة مشروع خارطة طريق إصلاحية للدولة يقدمها تكتل وطني مشترك كعريضة شعبية لرئيس الجمهورية تبون اثناء الحوار الوطني القادم بوصفهم كتلة عملت على انتخابه وتزكيته وبوصفهم العضو الأكثر فعالية في الحراك في اسابيعه الأولى

يرجى ممن اطلع على هذه المسودة من الأصدقاء العمل ان يبدي رايه فيها ويكتب ملاحظاته على كل بنودها وديباجتها ويضيف ويقترح النواقص ويحذف ما يراه غير مناسب وكل ذلك في ملف وورد جديد ويرسلها مرة أخرى للمحرر ليعمل على مقارنة اراء الجميع والوصول لصيغة مشتركة تجمع كل الآراء.

بسم الله الرحمن الرحيم

مبادرة الحوار الوطني والمصالحة

مشروع مقترح تقديمه لشخصيات سياسية واجتماعية تنتمي للتيار الوطني ولحركات وأحزاب سياسية (عزم – مدرسة الوعي – السيادة – حمد - المسار – حركة البناء الوطني – مبادرة لم الشمل "النائب سعداوي " - حزب العدل والبيان –الموقعون على بيان الوحدة "جمال ضو سامي خليل ياسين اعمران الخ .." – حركة عقبيون جزائريون "جربوعة " – حزب البعث " احمد شوتري " وكل من يرغب في المشاركة في التكتل الوطني ولم نستطع حصرهم)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله وصحبه اجمعين

اما بعد:

مرت الجزائر بمرحلة صعبة كانت على شفى حفرة الخطر والفتنة حيث ادخل النظام البائد والعصابة المسيرة له الجزائر الى جحر لا طريق رجعة فيه واصطدم بالجماهير الشعبية الغاضبة ولولا حكمة العقلاء وفطنة الوطنيين الاخيار والجيش الوطني الشعبي لكانت البلد دخلت في دوامة فتنة لا نهاية لها ولا اخر.

وقد عانت الجزائر في العشرة اشهر الماضية ازمة دستورية خطيرة ورفض شعبي لما انتجته المرحلة بمقتضى الدستور من مسيري المرحلة الماضية (السيد بن صالح والسيد بدوي كرمزين اساسين) .

ومن هنا اتى تصور جزء كبير من الحراك والشعب والجيش ضرورة اجراء انتخابات رئاسية ترجع فيها الكلمة للشعب ليمنح شرعيته لرئيس منتخب دستوريا يستطيع اجراء الاصلاحات اللازمة واعادة هيكلة الدولة الجزائرية بشكل عصري ويكون فيها التمثيل الشعبي حاضر بقوة لا التعيين الفردي الخاضع لأهواء الرئيس او المسؤولين الكبار.

وقد عارض جزء واسع ولا باس به من الشعب والقوى السياسية والمعارضة اجراء الانتخابات الرئاسية والمسار الدستوري الذي اقترحه الجيش وجزء اخر من التيار الوطني وذلك لاعتقادهم ان الاجواء ليست مناسبة لأجراء الانتخابات في ظل وجود بقايا النظام السابق في الحكم وراو ان الانتقال لمرحلة انتقالية هو الحل.

ولقد شاب هذا الاختلاف تلاسن وتراشق التهم والتخوين من الطرفين ومزايدات على الوطنية والشرف بل وقد وصل الامر لحد الاعتداء اللفظي والجسدي بين المعسكرين وظهرت وسط هذا بوادر حقد وفتنة بين مكونين عزيزين من مكونات الشعب الجزائري وهما المكون العربي والقبائلي وقد عمل اهل الشرور والفتن على اذكاء نار الحسد والحقد دونما خوف من الله ولا تفكر في العواقب الوخيمة لهكذا تحريض خطير ولكن للأسف الكثير منهم كان مدفوعا ومخترقا لصف كل طرف من الطرفيين .

ولقد راينا طرف ثالثا يحاول ان يأخذ طريقا وسطا بين الطرفيين ويحاول ان يجد حلول توفيقية ولكن دونما فائدة لان صوته كان ضعيفا .

والان بعد ان تمت الانتخابات الرئاسية في اجواء نزيهة وشفافة في المجمل اصبح الرئيس الجزائري الحالي امرا واقعا على كل الاطراف واصبح يتمتع بالشرعية الشعبية الدستورية التي منحها اياه الشعب.

و من هذا المنطلق نرى انه على الاخوة المقاطعين للانتخابات والداعين لمرحلة انتقالية سابقا الاستجابة لنداء الرئيس للحوار وذلك لمناقشة سبل الاصلاح التي يجب ان تتم للإعادة هيكلة الدولة الجزائرية وتطهيرها من الفساد والفاسدين وبقايا النظام من المتورطين في اعمال فساد واجرام ضد الشعب هم ومن ساهم في عملية الانتخابات وشارك فيها حيث ان رؤى الاصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي واحدة وطريقها لا يتحير فيه حائر .

وذلك للانتقال بالجزائر لمصافي الدول المتقدمة كما حلم بها الشهداء وجيل الثورة والاستقلال وجيل الشباب الحالي الذي اطلق انتفاضة 22 فبراير المبارك .

كما يجب ان يتم تكريس الديمقراطية والحرية والتعددية الحزبية الحقيقية واعادة النظر في ظروف اجراء الاستحقاقات الانتخابية القادمة في ظروف تتميز بالنزاهة والشفافية التامة الشاملة وذلك لتمثيل ارادة الشعب في اختيار حكامه ونوابه وممثليه .

ولأجل هذا وذاك كان من الواجب تتبع اهم نقاط الخلل التي تعاني منها الدولة والعمل على ايجاد الطرق المناسبة لإصلاحها وتطهير محيطها في هذا الحوار للانتقال بالجزائر نحو بر الامان .

المطالب الشعبية في الحراك ونقاط الخلل في الدولة وطرق علاجها :

- ان اهم مطلب في الحقيقة يجب ان يحققه الحوار هو تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة بين جميع الاطراف لراب الصدع وتطيب الخواطر وتقوية اللحمة الوطنية بعد ما خلفه النزاع السياسي الذي جرى خلال الاشهر الماضية من الحراك ويكون هذا باطلاق فوري وعاجل لسراح المعتقلين والناشطين الموقفين على ذمة قضايا تم توقيفهم فيها اثناء المظاهرات سواء من نشطاء معروفين او متظاهرين بسطاء غير معروفين حيث ان بعضهم قد تسبب في اعمال شغب غير مقصودة ، ويستثنى من هذا من يعتقد انه تورط في اعمال خيانة وتخابر ضد الدولة الجزائرية .

كما يجب على الرئيس ان يعمل على توضيح ملف المفقودين منذ ايام التسعينات وتوضيح مصيرهم وطي هذا الملف المأساوي.

ويجب التحقيق والكشف عن مصير سجناء التسعينات ممن يعتقد انهم احياء الى اليوم وتوضيح حقيقة احتجازهم الى اليوم .

كما يتم تسوية وضع النشطاء السياسين في الخارج والسماح لهم بالقدوم للجزائر وطي ملفاتهم الامنية التي احدثها النظام السابق ظلما اما من كان عليه احكام تتعلق بالخيانة الحقيقة للدولة الجزائرية فامره لرئيس الجمهورية والقضاء .

كما يتم الضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه احداث فتنة عرقية او طائفية داخل الجزائر ويتم العمل على ايجاد الصيغ المناسبة لتقوية اللحمة الوطنية وجعل الجزائريين جميعهم سواء دون استثناء امام القانون والدولة في الحقوق والواجبات وفي تقسيم الثروة العادل وتحقيق التنمية في مناطقهم في جميع الولايات بالتساوي وخصوصا المناطق التي تعاني من التهميش اكثر من غيرها .

- كما انه من المهم على المقاطعين للانتخابات الاعتراف بشرعية الرئيس الجديد ودعمه اشد الدعم والاعتراف بالتقصير في عدم المشاركة في الانتخابات وذلك ليستطيع الرئيس العمل بأريحية اكبر في ظل اجماع وطني عليه بوصفه رمز المرحلة الجديدة .

- من المطالب المستعجلة لعموم الجزائريين تغير الحكومة الحالية واستبدالها بحكومة تكنوقراط ذات كفاءة عالية حيث ان الحراك وعموم الشعب يرفض الحكومة الحالية، فيجب ان تكون من اولويات الرئيس اعفاءها واقالتها وتعين حكومة من وجوه جديدة كليا على الحكم تتمتع بالكفاءة والنزاهة والخبرة.

وكما نعلم ان جميع الجزائريين متفقون على ان الادارة الداخلية للمؤسسات الوطنية قد نخرها الفساد ولهذا يجب ان يعمل الوزراء الجدد على احداث تغييرات جذرية في المناصب الرفيعة داخل الوزارات والمؤسسات وتغيير المدراء العامين ورؤساء الاقسام والفروع وتقديم من له خبرة وقدرة وكفاءة ونزاهة لهذه المناصب الحساسة وهؤلاء بدورهم يقومون باجراء تغييرات في ما هو تحت يدهم وخصوصا وزارة العدل والداخلية والخارجية والصحة والمالية والتربية والتعليم العالي والصحة وغيرها .

- تكلم الرئيس تبون عن قانون جديد للانتخابات وهذه خطوة مهمة نثمن له طرحها ولكن سيادته نسي امر مهم وهو قانون الاحزاب حيث انه يعلم ان الجو السياسي الحزبي في الجزائر منذ 1990 يتم اختراقه والتلاعب به بل وتمت صناعة احزاب سياسية لا وزن لها في الشارع لصالح استمرارية منظومة الفساد السابقة حيث تم تسير الدولة بما تعارف بمسمى نظام الكوطة وكل الاحزاب شاركت في هذا وخصوصا احزاب الموالاة ولذلك ندعوا للعمل على صياغة قانون جديد للأحزاب يتميز بالعصرية ويكرس حرية انشاء الاحزاب والتسهيل في ذلك دون تعقيدات من السلطة كما يكون صارما امام تدخل المال الفاسد في الحياة الحزبية والفساد الذي تورطت فيه بعض الاحزاب لا بد من النظر فيه .

أن قانون الاحزاب هذا يجب ان يسمح لطبقة جديدة من الاحزاب الشبابية التي شاركت في الحراك من العمل السياسي كما يسمح لمن حرم من العمل السياسي في عهد النظام السابق بسبب مواقفه المعارضة وكل هذا يتوافق مع ما تعهد به الرئيس من تمكينه الشباب من الحكم وفتحه لباب الحريات وانصاف من ظلم من قبل العصابة .

وينبغي من المستحسن ان يكون هناك بند ملحق يقر بالعزل السياسي لكل من ثبت تورطه في الفساد في العهد البائد او بعده ويمنع من حقوقه في العمل السياسي ولعل هذا يتطور لمناقشة حل بعض الأحزاب التي حاولت التورط في التزوير في الانتخابات الرئاسية المنصرمة .

كما ينبغي للرئيس وصفه عضو في اللجنة المركزية للأفلان دعوة حزب الافلان لتجديد نفسه وتطهير نفسه من اثار العصابة التي استعملت الحزب طويلا لاغراضها السياسية المشبوهة .

- وبعد قانون الاحزاب يكون الامر مناسبا لمناقشة قانون الانتخابات الجديد مع كل الاطراف الحزبية والسياسية والشبابية والحراكية ويجب ان يكون هذا القانون في اعلى مستويات العصرية والحرية وتكريس ارادة الشعب والمساوة بين جميع الاحزاب ويجب ان يشرف على قانوني الاحزاب والانتخابات خبراء قانونيين ذوي خبرة عظيمة سواء كانوا جزائريين او عرب او حتى اوروبيين.

- بعد توفير هذين القانونين قانون الاحزاب والانتخابات يتم قبول اعتماد الاحزاب والحركات الجديدة التي قدمت ملفات اعتمادها بأسرع وقت ممكن واعطاءها الوقت اللازم لتستطيع هيكلة قواعدها وفروعها عبر مختلف الولايات .

مع اعلان الحكومة عن حملات موسعة ومكثفة لتثقيف الهيئة الناخبة بضرورة احسان اختيار ممثليهم والابتعاد عن الجهوية والعروشية والمحاصصة الفاسدة التي تضر بالدولة وتقديم الانزه والاكفأ والاقوى حسب البرنامج .

- يتم مناقشة سبل تطوير السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وكيف يمكن جعلها قطب مستقل بذاته تماما مانعا للتزوير والاملاءات الخارجية عليها ويتم استقبال اراء كل الاطياف المشاركة في الحوار حتى يطمئن الجميع الى ان الاستحقاقات الانتخابية القادمة ستكون نزيهة 100% وتعبر عن الارادة الشعبية الحقيقة .

- بما ان النظام القديم اراد الجزائريون ازالته لما سببه للامة من دمار سياسي واقتصادي واجتماعي وبما اننا نعيش اليوم مرحلة جديدة تجسد فيها تطلعات الشعب في الحرية والعدالة والعيش الكريم والمشاركة السياسية نرى فيها رئيس جديد منتخب شرعيا ، كل هذا يفرض علينا التخلص من المؤسسات التي من المفترض انها تمثل الشعب واهمها البرلمان بغرفتيه والمجالس الولائية والبلدية حيث ان هذه المجالس تمثل تجسيدا حقيقا لفساد النظام السابق .

وعليه يجب ان يتم الاتفاق بين الاطراف المشاركة في الحوار والرئيس على موعد محدد لأجراء الانتخابات البرلمانية والبلدية المبكرة بعد ما ذكرناه من اصدار لقانون الانتخابات والاحزاب ومراجعة هيكلة السلطة المستقلة للانتخابات ،

وننبه الا انه من الضروري طرح فكرة انتخاب الولاة ورؤساء الدوائر انتخابا مباشرا من الشعب لا عن طريق التعيين من رئيس الجمهورية وهذا يسمح للأحزاب بتطبيق برامجها في الأماكن التي تفوز بها في الانتخابات .

- الدستور الذي وعد بتعديله السيد الرئيس تبون نرى انه من المستحسن العمل على تعديله بعد الانتخابات البرلمانية التي تمثل ارادة الشعب كي لا ينفرد الرئيس ولا حتى الأحزاب والسياسيين معه بالتعديل الدستوري دون ارادة الشعب وتمثيله لنوابه في البرلمان ونعتقد ان مناقشة التعديلات الدستورية يجب ان تبدا منذ الحوار الحالي لتكون قاعدة تصورية يعمل عليها الرئيس استعدادا للتعديل المرتقب بعد الانتخابات البرلمانية ، ونرى انه اي تسرع في اعداد تعديلات دون مناقشة ممثلي الشعب ونوابه فانه قد ينتج لنا دستور منقوصا من الشرعية الشعبية وقد يعمل الكثير على الطعن في فيه ويكون ذلك تكرار لما فعله النظام السابق سنة 2016، ونرى انه من الواجب استفتاء الشعب فيه اضافة لموافقة البرلمان عليه بالأغلبية

المطلقة ليكون بعد ذلك يمثل الشرعية والمرجعية لكل جزائري .

- يجب ان يتضمن الحوار المرتقب مع الرئيس تأسيس مؤسسات قوية تعمل على محاربة الفساد بشكل ذاتي وتسهر على تطبيق القانون بصرامة وذلك بصياغة قوانين تعطي الشرعية الكافية والادوات اللازمة لجهاز المراقبة والمحاسبة .. والعمل على اعادة هيكلته وتنصيب رجال ذوي كفاءة ونزاهة عليه لمراقبة كل اجهزة الدولة ومؤسساتها .

كما يجب ان يتضمن الحوار تشكيل المحكمة الدستورية العليا بدلا من المجلس الدستوري لتعمل بشكل اكثر استقلالية عن الجهاز التنفيذي ولتسهر على تطبيق الدستور على الجميع بما فيهم الرئيس .

- كما انه يجب على الرئيس فتح الحريات الفورية للأعلام بمراجعة قانون السمعي البصري ورفع سقف حرية التعبير والغاء قوانين منع التظاهر ومنع اصدار قانون الطوارئ الا للضرورة حسب ما تقتضيه الحاجة ، ومنع الاعتقال التعسفي واصلاح احوال السجون وتطهير الاجهزة الامنية ممن تورط في اعمال عنف ضد الشعب في عهد العصابة .

كما انه يجب تأسيس مؤسسات وطنية مستقلة تعمل على السهر على مراقبة حقوق الانسان وتكريسها حسب ما تقتضيه القوانين والأعراف الدولية والشرائع السماوية الإسلامية .

- كما ان على اطراف الحوار العمل على مناقشة الرئيس في طرح برنامج لاعادة هيكلة القضاء وجعله اكثر استقلالية عن السلطة التنفيذية.

- في الجانب السيادي يتم مناقشة قانون تعميم استخدام اللغة الوطنية الرسمية العربية في الإدارة وكل أجهزة الدولة ورفع الحظر عن تجميد قانون تعميمها والحد من لغة المستعمر الفرنسية .
- كما يجب طرح انشغال التيار الوطني خصوصا استعادة الأرشيف من فرنسا والجماجم وغيرها .

هذا والحمد لله وصلى الله وسلم على رسول الله ....رحم الله شهداءنا الابرار المجد والخلود لثورة نوفمبر المجيدة .